

18 / 2016

18 / 2016

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد الضمان عند أول طلب المبرم بتونس في 23 فيفري

2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار

والخاص بالقسط الثاني من خط التمويل السادس المسند لفائدة البنوك

ومؤسسات الإيجار المالي

فصل وحيد :

تمت الموافقة على عقد الضمان عند أول طلب الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 23 فيفري 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والخاص بالقسط الثاني من خط التمويل السادس المسند لفائدة البنوك ومؤسسات الإيجار المالي بقيمة 100 مليون أورو.

18 / 2016

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد
الضمان عند اول طلب الخاص بالقسط الثاني من خط التمويل السادس

شرح أسباب

أبرمت الحكومة التونسية والبنك الاوروبي للاستثمار يوم 23 فيفري 2016 اتفاقية ضمان عند اول طلب تتعلق بالقسط الثاني من خط التمويل السادس الموجه للبنوك و مؤسسات الايجار المالي Pret Global بقيمة 100 مليون اورو مع البنك الاوروبي للاستثمار. وقد تم منح ضمان الدولة لهذا الخط تبعا لاشراك بنك عمومي فيه هو بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة فيه، حيث تم توقيع عقد تمويل بينه و بين البنك الاوروبي للاستثمار يوم 22 فيفري 2016.

(1) أهداف خط التمويل

يهدف خط التمويل إلى توفير تمويلات بشروط ميسرة لفائدة المؤسسات الصغرى و المتوسطة وكذلك للأشخاص الطبيعيين الناشطين في قطاعات الصناعة والفلاحة و الخدمات بهدف تمكينهم من انجاز مشاريعهم الاستثمارية او توسيعها.

(2) الجوانب التنفيذية

يستغرق تنفيذ هذا البرنامج ثلاث (3) سنوات ، و سيتم اسداء القروض عن طريق عدد من البنوك ومؤسسات الايجار المالي المعتمدة :

- لفائدة الاستثمارات الجديدة التي سيقع انجازها من قبل مؤسسات القطاع الخاص او الاشخاص الطبيعيين الذين لهم معرف جبائي في مختلف القطاعات المنتجة .
 - لمشاريع التوسعة و التجديد و تاهيل المؤسسات الناشطة في هذه القطاعات.
- و تتمثل البنوك و مؤسسات التاجير المالي المعنية في :

- الشركة التونسية للايجار المالي

- بنك الامان

- البنك العربي لتونس

- البنك التونسي

- البنك التونسي الكويتي

18 / 2016

(3) الشروط المالية :

- المبلغ : 100 مليون اورو ما يعادل حوالي 220 مليون دينار تونسي.
- عدد الاقساط : 10 اقساط على اقصى تقدير .
- مدة السحب : 36 شهرا من تاريخ امضاء عقد التمويل.
- نسبة الفائدة : يقع تحديدها عند تقديم طلبات سحب كل قسط و يمكن ان تكون :
 - متغيرة و تقدر حاليا ب اوروبور +26.8 نقطة اساس
 - او ثابتة و تقدر حاليا ب 1.149%
- مدة السداد : 15 سنة منها 4 سنوات امهال.

تلك هي اسباب القانون المصاحب.